

## تفسير البحر المحيط

@ 368 @ تكتبوه مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله . .

{ ذَالِكُمْ ° أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ } الإشارة إلى أقرب مذکور وهو الكتابة ، وقيل الكتابة والاستشهاد وجميع ما تقدّم مما يحصل به الضبط ، و : أقسط ، أعدل قيل : وفيه شذوذ ، لأنه من الرباعي الذي على وزن : أفعال ، يقال : أقسط الرجل أي عدل ، ومنه وأقسطوا ، وقد راموا خروجه عن الشذوذ الذي ذكره ، بأن يكون : أقسط ، من قاسط على طريقة النسب بمعنى : ذي قسط ، قاله الزمخشري . .

وقال ابن عطية : انظر هل هو من قسط بضم السين ، كما تقول : أكرم من كرم . انتهى . وقيل : من القسط بالكسر ، وهو العدل ، وهو مصدر لم يشتق منه فعل ، وليس من الإقساط ، لأن أفعال لا يبنى من الأفعال . .

وقال الزمخشري : فإن قلت : مم بنى فعلاً التفضيل . أعني : أقسط . وأقوم . . قلت : يجوز على مذهب سيبويه أن يكونا مبنيين من أقسط وأقام . انتهى . . لم ينص سيبويه على أن أفعال التفضيل . بني من أفعال ، إنما يؤخذ ذلك بالاستدلال ، لأنه نص في أول كتابه على أن بناء أفعال للتعجب يكون من : فعل وفعل وفعل وأفعال ، فظاهر هذا أن أفعال الذي للتعجب يبنى من أفعال ، ونص النحويون على أن ما يبنى منه أفعال للتعجب يبنى منه أفعال التفضيل ، فما انقاس في التعجب : انقاس في التفضيل ، وما شد فيه شد فيه . . وقد اختلف النحويون في بناء أفعال للتعجب على ثلاثة مذاهب : الجواز ، والمنع ، والتفصيل . بين أن يكون الهمزة للنقل فلا يبنى منه أفعال للتعجب ، أو لا تكون للنقل ، فيبنى منه . وزعم أن هذا مذهب سيبويه ، وتؤول قوله : وأفعال على أنه أفعال الذي همزته لغير النقل ، ومن منع ذلك مطلقاً ضبط قول سيبويه . وأفعال على أنه على صيغة الأمر ، ويعني أنه يكون فعل التعجب على أفعال ، وبناءه من : فعل وفعل وفعل وعلى أفعال وحجج هذه المذاهب مستوفاة في كتب النحو . .

والذي ينبغي أن يحمل عليه أقسط هو أن يكون مبنيًا من قسط الثلاثي بمعنى عدل قال ابن السيد في ( الاقتضاب ) ما نصبه : حكى ابن السكيت في كتاب الأضداد عن أبي عبيدة : قسط جار ، وقسط عدل ، وأقسط بالألف عدل لا غير . وقال ابن القطاع : قسط قسوطاً وقسطاً ، جار وعدل ضد ، فعلى هذا لا يكون شاذاً . .

ومعنى : أقسط عند □ . أعدل في حكم □ أن لا يقع التظالم . .

{ وَآقْوَْمٌ لِّلشَّهَادَةِ } إن كان من أقام ففيه شذوذ على قول بعضهم ، ومن جعله

مبنياً من قام بمعنى اعتدل فلا شذوذ فيه ، وتقديماً قول الزمخشري إنه جائز على مذهب سيويه أن يكون من أقام ، وقال أيضاً : يجوز أن يكون على معنى النسب من قويم . انتهى .

وعد بعض النحويين في التعجب ما أقومه في الشذوذ ، وجعله مبنياً من استقام ، ويتعلق : للشهادة ، بأقوم ، وهو من حيث المعنى مفعول كما تقول : زيد أضرب لعمرو من خالد ، ولا يجوز حذف هذه اللام والنصب إلا في الشعر كما قال الشاعر .  
وأضرب منا بالسيوف القوانسا .

وقد تؤول على إضمار فعل أي : تضرب القوانس ومعنى : أقوم للشهادة ، أثبت وأصح .  
{ وَأَدْنَى \* أَنْ لَا تَرْتَابُوا ° } أي أقرب لانتفاء الريبة وقرأ السلمي : أن لا يرتابوا بالياء ، والمفضل عليه محذوف ، وحسن حذفه كونه أفعال الذي للتفضيل وقع خبراً للمبتدأ ، وتقديره : الكتب أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتب ، وقدّر : أدنى ، لأن : لا ترتابوا ، وإلى أن لا ترتابوا ، و : من أن لا ترتابوا . ثم حذف حرف الجر فبقي منصوباً أو مجروراً على الخلاق الذي سبق .

ونسق هذه الإخبار في غاية الحسن ، إذ بدء أولاً بالأشرف ، وهو قوله { أَقْسَطُ عِنْدَ اللّٰهِ } أي : في حكمه ، فينبغي أن يتبع ما أمر به ، إذ اتباعه هو متعلق الدين الإسلامي ، وبنى لقوله : { وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ } لأن ما بعد امثال أمره هو الشهادة بعد الكتابة ، وجاء بالياء . و { وَأَدْنَى \* أَنْ لَا } لأن انتفاء الريبة مترتب على طاعة الله في الكتابة والإشهاد ، فعنهما تنشأ أقربية انتفاء الريبة ، إذ ذلك هو الغاية في أن لا يقع ريبة ، وذلك لا يتحصل إلا بالكتب والإشهاد غالباً ، فيثلج الصدر بما كتب ،